تعقيب الدكتور مصطفى الجبلى
على بحث الدكتور على نصار

السيد الرئيس السادة الزملاء ...

سعدت كل السعادة أن طلب إلى أن أعلق على بحث الاستاذ الدكتور على نصار وكنت متردداً أولا ولكنى عندما علمت أنه بني بحثه ودراسته على ما قامت به لجنة مصر سنة ٢٠٠٠ . ، وكان لى شرف الاشتراك فيها أكثر من سنتين ، وأقول أننا لم ننتبه حتى الآن الى تصور واضح لما ستكون عليه مصر سنة ٢٠٠٠ ولكننا وضعنا تصورات ثلاثة أو ثلاثة سيناريوهات : الأول هو استمرار الوضع الحالى .. والسيناريو الثانى هو نمو معقول يمكن الوصول اليه بالطاقات الموجودة والموارد المتاحة والسيناريو الثالث هو سيناريو متفائل ..

وقد تناول فى موضوعه عدداً من التساؤلات وهذا ما حيرنى كثيراً . كيف يمكن الرد على هذه التساؤلات العديدة التى وردت ببحثه وكنت اعتقد أنه سيحاول أن يجد بعض الاجابة على العديد من التساؤلات التى أثارها . ولكن الظاهر تركها للمؤتمر ليعطى الفرصة للتفكير العميق وفى النهاية قد يحولها الى قضية عامة عندما يحصل عى الاجابات التى قد تساعده فى وضع تصوره النهائى .

ولكنى فى التعليق حاولت جاهدا أن أتناول بحثه فقرة فقرة . ففى تقديمه لبحثه ذكر أنه محاولة منه لإشراك المختص فى التفكير الشامل حول مستقبل مصر الاقتصادى على مشارف القرن القادم .. وقد حاول الباحث فى عرضه وضع ترجمة لكمية الابحاث والدراسات التى تمت فى مجموعة مصر سنة ٢٠٠٠ ومحاولتها الوقوف على معوقات التنمية وعجز الخطط التنموية السابقة عن تحقيق أهدافها ، ثم وضع تصور للمستقبل فى إطار بدائل مفترضة حول استمرار الاتجاه الحالى لمعدلات النمو وعلى أساس التغلب على هذه المعوقات التكنولوجية والسلوكية وغيرهما بما يحقق أهداف نمو كامنة يمكن الوصول اليها فى نهاية هذا القرن . ولم يقدم الباحث رأياً محدداً ينحاز اليه أو تبنى نموذجاً محدداً يعتقد أنه يحقق الاهداف الموضوعة . ولكنه اثار

العديد من القضايا والتناقضات التى تعترض سبيل المخطط اذا ما أراد وضع تصور منظور بعيد المدى .. وقد افترض كهدف فى أحد السيناريوهات التى يتصورها إشباع الحاجات الاساسية للمجتمع المادية وغير المادية .. أما المنهج الذى بنى عليه بحثه فهو التحديد الواعى للاهداف المستقبلية للمجتمع المصرى وإشباع الحاجات الاساسية ، مادية وغير مادية . والبحث عن نمط حضارى خاص وأخيراً تحول تدريجى فى الهياكل اللازمة لاشباع الحاجات الاساسية ..

وعن الصورة المستهدفة فإنه بالنسبة للغذاء حاول البحث عن :

أولا : ضمان الحد الأدنى من الغذاء الضرورى لكل مواطن مصرى ..

ثانيا : عدم انخفاض نصيب الفرد من السعرات عن المعدل الحالى .

ثالثا : تحقيق عدالة أكبر فى التوزيع الغذائى .

رابعا : تحسين نوعية الغذاء أى تقليل مصادر الحبوب وزيادة البروتين الحيوانى ..

وبالنسبة للحدود الدنيا اللازمة فاننى اختلف معه وأرجو أن يقبل الرقم أن الحدود الدنيا اللازمة تقدر بنحو ٢٥٥٠ سعر يومى وليس الرقم الذى الذى ورد فى ورقته (٢٨٠٠) . كما أن المتوسط الحالى للفرد فى مصر حاليا ٢٦٠٠ سعر وليس ٣٧٨٤ كما ورد فى ورقته والجداول .. الحد الادنى للبروتين الحيوانى هو ٣٠ جراما وليس ١١ جراما كما ورد فى ورقته وهو متوسط مصر حاليا (١١ جراما) . علماً بان هناك نحو ٨٪ من المصريين يحصلون حاليا على أقل من الحد الحرج للسعرات وهو ١٥٠٠ سعر فى اليوم وهنا يلعب التوزيع دوراً رئيسيا .

وبالنسبة للحد الأدنى لنصيب الفرد من السلع الغذائية المختلفة سنة ٢٠٠٠ بالمقارنة بسنة ١٩٧٦ فبالرغم من اختلافنا مع الباحث فى الكمية المحددة من السلع المختلفة الى اننى اتفق معه تماماً فى الاتجاه نحو زيادة البروتين الحيوانى من المصادر الرخيصة نسبياً كالاسماك والدواجن وتقليل الاعتماد بقدر الامكان وكل ما أمكن على اللحوم الحمراء الى أقل حد ممكن بحيث تقتصر فقط على الطبقات القادرة على دفع الاسعار المرتفعة المتوقعة لها والتى لا يوجد حد يمكن أن نتنبأ به .. وذلك بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها ومحدودية المساحة التى ستكون متاحة لانتاج غذاء لها مستقبلا .. أما زيادة نصيب الفرد من النشا والبذور الذى اقترحه الباحث فى سيناريو بنحو ٧ مرات سنة ٢٠٠٠ إن ذلك سيكون من الصعب تحقيقه فى ضوء المساحة المحصولية المتاحة حينئذ ..

وعند حساب الاستهلاك المتوقع عام ٢٠٠٠ فإن الباحث راعى الفروض الاتية :

١ — تخفيض معدل استهلاك القمح والذرة ..

٢ — مضاعفة استهلاك الأرز.

٣ــ خفض استهلاك البقول والسكر والزيت واللحوم الحمراء والخضر مع زيادة استهلاك الدواجن والاسماك فى محاولة للإعتماد على الذات ولا أدرى كيف لا يؤثر هذا التغير الجذرى على الغذاء كماً أو نوعاً خصوصاً وأن الاستهلاك المقترح فى السيناريو لعدد كبير من السلع يماثل الاستهلاك حاليا بالرغم من أن السكان سوف يزداد عددهم سنة ٢٠٠٠ بنحو ٢٥ مليونا عما هو عليه سنة ١٩٨٠ .

ان السيناريو اقترح مضاعفة مساحة الارز تقريبا بالرغم من أن امكانات التوسع فى مساحته محدودة بمحدودية الموارد المائية .. هذا بالنسبة للجزء الأول أما عن السكن فلست من المختصين بالسكن فليس لنا من تعليق على ماورد بالبحث خاصاً بتوفير المسكن الملائم سوى عدة تساؤلات اضيفها لتساؤلات الباحث :

أولا : مساحة الوحدة السكنية ١٠ متر ولا اعتقد أن ذلك يمكن اعتباره حداً حرجاً لاسرة مكونة من خمسة افراد .

ثانيا : تكاليف هذه الوحدة السكنية ٢٠٠٠ جنيه لاأدرى كيف يكون ١٠ متر تكاليفها ٢٠٠٠ جنيه هل هى على أساس سنة ٧٥ أو تكاليف سنة ٢٠٠٠ .

ثالثاً : من الأسلم فى السيناريو المقترح أن يفصل الجزء الخاص بالإسكان والتشييد والمرافق عن الانفاق اللازم للنشاط الزراعى والصناعى والخدمات لان ذلك يوضح صورة مهزوزة بعض الشيء ..

رابعا : لم يذكر شيء عن تكاليف وعائد الاسكان الريفى المقترح وقدره مليون وحدة .

أما عن الصورة السكانية فإنه قد فرض أن نصيب الفرد من الدخل القومى سنة ٢٠٠٠ سوف يصل الى ٥٥٤ جنيه وهذا يعتبر دخلا متواضعاً جداً بالرغم من إرتفاعه بنحو ٤ أضعاف الدخل سنة ٧٥ ولا يمكن أن يفى بتوفير الاحتياجات الاساسية فى ضوء الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الأساسية والارتفاع الكبير المتوقع فى دخول الدول البترولية المحيطة .. إن الباحث هنا يطرح تساؤلين هما : أولا : دور مفهوم التكنولوجيا الملائمة للظروف المحلية فى إطار العمالة الفائضة ... وثانيا : الاطار الاقليمى العربى الملائم لتحقيق اشباع الحاجات الاساسية لمواطنى الإقليم فى ضوء التوزيع غير المتكافىء للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ...

ثم انتقل الى صورة الزراعة المصرية وابتدأ بحوار بين الممكن والمطلوب و يفرض الباحث أن انتاجية الفدان من الأرض القديمة سوف ترتفع من ٢٦٢ جنيها الى ٣٦٧ جنيها وأن انتاجية الأرض الجديدة ٤٠٥ جنيهات والاعتبار الأول على ما أورده الباحث هو أن الأرض الجديدة أراضى قدرتها الانتاجية الوراثية منخفضة بكثير عن الأراضى القديمة بدليل أن الأراضى

المستصلحة على مياه السد العالى والبالغ مساحتها حوالى ١٦٪ من المساحة الكلية لا تقل اكثر من ٥٪ من الانتاج الكلى بعد اكثر من ١٥ عاماً كما يتساءل كيف يمكن زيادة الانتاجية فى الأراضى القديمة بنحو ٤٠٪ لا و بالرغم من أن معدلات الانتاج لمعظم المحاصيل المنزرعة فى مصر مرتفعة بالمقارنة لانتاجيتها فى الدول المتقدمة إلا أن مجال رفع الانتاجية خصوصا فى الذرة والقمح لازال كبيراً بإستخدام الاصناف عالية الانتاج كما وأن استخدام الاصناف المبكرة النضج قد يسمح برفع معدل التكثيف الزراعى فى مصر من حوالى ٢٠٠٪ الى حوالى ٣٠٠٪ وهذا يجب أن يدخله فى السيناريو واعتقد انه من أهم النقاط التى يجب أن نحللها ..

كما تناول الباحث الوضع بالنسبة لانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتى القطرى ولما تؤدى إليه من إهدار .. ولما كان اتباع هذه السياسة يؤدى إلى إهدار الموارد المتاحة والمحتملة والواقع أنه بإستغلال الموارد المائية المتاحة والمحتملة فى الدول العربية ككل يمكن مضاعفة المساحة المروية كما وأن رفع الإنتاجية فى الدول العربية سواء فى أراضى الرى أو الأراضى المطرية من مستواه المنخفض كثيرا عن المستوى العالمى .. الى المستوى العالمى فقط سوف يخلق فائضا لدى الدول العربية فى عدد كبير من السلع الغذائية وأنا أوافقه على أن محاولة الاكتفاء الذاتى القطرى ستمنى بالفشل .

ملاحظات على الجدول الاول ماورد فى ورقته : — **أولا :** إن تقديرات الاستهلاك للقمح والبقول والسكر والخضر والفواكه والزيوت تقل كثيراً عن التقديرات الفعلية على أساس الاستهلاك الحالى وكنت أود من المؤلف أن يذكر المرجع الذى استقرأ منه هذه البيانات ..

ان تقديرات استهلاك الارز تزيد عن التقديرات الفعلية على أساس حتى الاستهلاك الحالى .

ثانيا : بالنسبة للمساحة المطلوبة عام ٢٠٠٠ وفقا لما سبق فان المساحة المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من محاصيل المجموعة الاولى أقل من المطلوب فى السيناريو على أساس بقاء الانتاجية على مستواها الحالى .. وأن المساحة المطلوبة للمجموعة ب فى السيناريو تزيد عن المساحة اللازمة على أنه يمكن مضاعفة محصول الأرز بالتوصل الى زراعة محصولين فى نفس الأرض بدلا من محصول واحد خلال الفترة مايو الى اكتوبر ..

أما الجدول الثانى بالنسبة لانتاجية المحاصيل المختلفة فالارقام الواردة بالجدول تمثل متوسطاً فى الانتاجية خلال الفترة ٧٦/٧٢ ولا إعتراض لنا عليه و بالنسبة للزيادة الممكنة فى الانتاجية تمثل النسب الواردة فى الجدول الزيادة الممكنة بفرض استخدام عوامل الانتاج المختلفة فى تكامل .. و بالنسبة للمساحة المحصولين الاضافية المطلوبة فإن الارقام الواردة هى

لتحقيق الإكتفاء الذاتى حتى سنة ٨٥ وليس ٢٠٠٠ فيما عدا الارز فإن المساحة الحالية تكفى فقط الاستهلاك الحالى . وبالنسبة للبرسيم ما ورد فى الجدول فما ذكره للبذور وهى مساحة محدودة ولا يصح أن تؤخذ فى سيناريو مطلقا ولكن المساحة المنزرعة للأعلاف تبلغ نحو ٣ مليون فدان ولا تكفى لأى توسع فى الانتاج الحيوانى كما ذكر ولابد من تخفيض هذه المساحة تدريجيا الى ما يزيد عن مليون فدان وارجو أن يضع هذا كجزء من السيناريو ونرى نتيجته ..

أما بالنسبة للمساحة المحصولية المطلوبة سنة ٢٠٠٠ فقد قدرها بنحو ٢ر١ مليون ، ولكن تقديرنا مختلف كل الاختلاف فهو لا يقل عن ٦ مليون فدان أو ما يعادل ١١ مليون فدان محصولى .. أما المساحة المطلوبة سنة ٨٥ فاتفق معه أنه يمكن أن تكون ٢ر٥ مليون فدان لا تشمل المساحة المطلوبة للمحاصيل الزيتية .

أما عن الموارد المائية فالاستخدام الممكن مستقبلا فى الأرض المنزرعة يتوقف على ترشيد استخدام المياه ولاشك أن التحول فى الأراضى القديمة من الطرق التقليدية كما ذكرت الى استخدام طرق الرى أو التنقيط فمحدود بسبب التكاليف الرأسمالية اللازمة وأيضا لأن ٩٠ ٪ من المساحة المنزرعة حاليا بمحاصيل تقليدية مثل القمح والذرة والقطن والبرسيم وهذه لا يمكن استخدام الطرق المرشدة التى ذكرها على أن ترشيد الرى لا يكمن بالضرورة فى الأخذ بهاتين الطريقتين فى الدلتا والوادى ولكن بتقليل الفاقد أثناء النقل وإعطاء المقننات اللازمة لإنتاج أكبر محصول مع المحافظة على خواص الأرض من التدهور وهو لا يتأتى إلا عن طريق تجميع المحصول على مستوى وحدات الرى المشتركة وتنظيم عمليات الزراعة والخدمة واعتبار أن المياه من المكونات الاقتصادية للإنتاج ..

وبالنسبة لإحتياجات الأراضى الجديدة فالارقام المذكورة فى الورقة تمثل مايلزم فقط لرى ٢ مليون فدان مع الترشيد اللازم وهنا يمكن إتباع طريقتى الرى بالرش والتنقيط لأسباب عدة تبرر ضرورة الأخذ بأيهما إلا أن المساحة الجديدة المطلوب إضافتها لتحقيق الاكتفاء الذاتى تقدر بنحو ٦ مليون فدان وأن ما يلزم لرى هذه المساحة يقدر بنحو ٣٠ مليار وليس ١٢ مليار أما عن إمكانية الحصول على موارد اضافية فإن حصة مصر الحالية تقدر بنحو ٥ر٥٥ مليار يضاف اليها ٢ مليار بعد الانتهاء من مشروع جونجلى أما ما قد يمكن تدبيره بعد اتمام مشاريع أعالى النيل والانهار المغذية فإن ذلك لا يمكن الاعتماد عليه بالمدى المنظور فى العشرين سنة القادمة كأساس يبنى عليه امكانيات التوسع الافقى وهنا يتضح أهمية ترشيد مياه الرى الى أقصى حد ممكن كوسيلة لتوفير الموارد المائية اللازمة للتوسع . أما سياسة الاسراف الحالية إعتماداً على اعادة استخدام مياه الصرف فى الرى والتى تقدر بنحو ١٦ مليار متر مكعب فيجب أن تكون سياسة مرحلية إلى أن يتم الترشيد الكامل لإستخدام الموارد المائية وهذا لا يمكن أن يتحقق فى ظروف الزراعة المصرية الحالية المتسمة بالتفتت والبعثرة المحصولية ولابد من تطوير وتحديث

الزراعة بما يسمح بترشيد استخدام المياه بإعتبارها أندر مورد طبيعى تعتمد عليه حياة الملايين من أبناء هذا الوطن .

أما المياه الجوفية فى الدلتا والوادى وقدرهما بنصف مليار فهو تقدير قديم ولابد من اعادة النظر فى هذا التقدير اذا ما أراد وضعه فى السينار يو وللإجابة عن التساؤل عما اذا كان يوجد مياه تحت الصحراء الغربية نقول أنه ثبت عن طريق الأبار الاختبارية المتدفقة وغيرها والدراسات التى استمرت اكثر من ٢٠ عاماً أن المياه الجوفية فى الوادى الجديد تكفى لزراعة مساحة لا تقل عن ½ مليون فدان لمدة قد تصل إلى ٧٠٠ سنة والمشكلة فى رأى بالنسبة للوادى الجديد ليس فى ندرة المياه بل فى مشكلة التمليح السنوى الذى ينتج من الاستخدام المستمر لهذه المياه تحت المناخ الحار الجاف فى غياب مخارج طبيعية لمياه الصرف الزائدة ولابد من وضع نظام خاص للإستغلال الزراعى للأراضى فى الصحراء الغربية مختلفا كل الاختلاف عن المنوال المتبع فى الدلتا والوادى وهنا أرجو أن يتناول هذا الجزء فى السينار يو.

والتساؤل الذى يعرض الباحث وهو الى أى مدى نسمح بالنمط الحالى لاستخدام المياه ؟ إن النمط الحالى لإستخدام المياه سوف يستمر طالما أستمر النظام الحيازى والتركيب المحصولى والمنوال الزراعى الحالى لأن التفتت والبعثرة واختلاف مواعيد الزراعة فى الحوض الواحد لا تسمح مطلقا بالتحكم فى استخدام المياه على المزرعة وطالما استمرت النظرة إلى الموارد المائية بأنها موارد مباحة الاستعمال دون ضابط أو رابط وطالما أنها لا تدخل ضمن مكونات التكلفة للإنتاج المحصولى وفى رأينا أنه لابد اعادة النظر فى نظم التوزيع المائى والتحكم فى التوزيع على مستوى الحوض والمزرعة ووضع سعر رمزى لإستخدام المياه فى الحدود المثلى يتزايد هذا السعر كلما ازداد الاستهلاك مما لا يشجع المزارعين على الاستخدام الإسرافى، لهذا المورد النادر كما يجب الا يسمح مطلقا فى أراضى التوسع الأفقى الصحراوى إلا باستخدام طريقتى الرشد والتنقيط .

أما عن الموارد الأرضية التى وردت بالسينار يو فإن المناطق المقترحة للتوسع الأفقى معظمها تقع فى الدرجات الثالثة والرابعة والخامسة وهى درجات منخفضة الانتاجية الوراثية .. نظراً لوجود عوامل طبيعية محددة وهناك تناقض فى الورقة بين المساحات المقترحة حوالى ٤ مليون فدان ومجموع هذه المساحات حسب التوزيع الجغرافى ٢ر١ مليون أرجو أن يلتفت إلى هذه الارقام وحقيقة أن المساحة التى استصلحت فى الفترة من ٥٣/٦٧ تقدر بنحو ٩١٢ الف فدان إلا أن انتاجيتها أقل بكثير من انتاجية مثيلاتها فى الأراضى القديمة كما أن هناك مساحات كبيرة منها إما لم تزرع أصلا حتى الآن أو خرجت من الزراعة بسبب عوامل أخرى أدت إلى ذلك . هذا فى الوقت الذى تزحف فيه المبانى والمرافق على الأرض الزراعية قرب المدن

والتجمعات السكنية علاوة على إستنزاف الخصوبة الوراثية للأرض المصرية عن طريق التجريف السطحى وتحويله إلى طوب .

الاحتياجات الاستثمارية المقدرة لإستصلاح ٢ر٢ مليون فدان كما ورد فى الورقة وتحسين الأراضى القديمة عن طريق الصرف وإدخال الميكنة فى جميع المساحات تقدير منخفض كثيراً من الواقع حالياً ولا يقل استصلاح واستزراع الفدان من الأراضى الجديدة عن ٢٠٠٠ جنيه بخلاف المشاريع الكبرى للرى والصرف والمرافق الرئيسية كما وأن الإستثمارات المذكورة ركزت على الأراضى الجديدة ولم توضح الاستثمارات اللازمة لرفع إنتاجية الأراضى القديمة وهى جزء هام من السيناريو.

الانتاج والانتاجية إنّ ما ورد من بيانات خاصة بتقدير الزيادة الممكنة فى الأراضى المنزرعة بنحو ٤٠٪ هو تقدير معقول ولكن النسب المئوية لمسببات ذلك تحتاج الى مراجعة لأنه لم يذكر مصدرها وأرجو أن يراجع هذا التوزيع . أما التقدير الخاص بما تضيفه الأراضى الجديدة . ١ر٢ مليون فدان وقدره نحو ٧٠٪ فهو تقدير مبالغ فيه جداً ولا يصح أن يزيد عن ٣٠٪ هذا خطأ كبير جداً يجب أن نتلافاه .

هذا بالنسبة للجزء الخاص بالزراعة ولن أتناول الصناعة لانه لا يوجد وقت ولا التعدين ولا الموارد البشرية المهم لقد حاول الباحث تخيل مجتمع أطلق عليه انقاذ ما يمكن إنقاذه وحاول وضع تصور إحتياجاته من الموارد والسياسات ورسم صورة مستقبلية له وخلص الى عديد من التساؤلات عن كفاية نصيب الفرد من الدخل القومى فى نهاية القرن وأثر التفاوت الكبير بين الدخول فى مصر والدول المجاورة كما يبرز بعض المشاكل التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع المصرى فيما يتعلق بزيادة الإعتماد على إستيراد الغذاء وانهيار البنية الاساسية والخدمات ومشكلة الاسكان وضعف الاستثمارات المخصصة للأرض الجديدة ودعم السلع المصدرة كالغزل والنسيج والمحاصيل التصديرية وزيادة الأمية وما يعانيه الشباب من تشتت فكرى وعجز عن الرؤية الصحيحة لمستقبله وعدم المساهمة الإيجابية للعلماء والمفكرين فى تنمية المجتمع المصرى بأبعاده الشاملة و يتساءل عن أسباب عجزنا لإبتكار وتطويع التكنولوجيا لظروف البيئة المصرية وهل يرجع ذلك العجز والشلل فى المجتمع إلى الظروف السياسية أم الى مفهومنا فى التنمية أم إلى عجزنا الادارى أم الى نقص التدريب والخبرة أم إنها مشكلة مرتبطة بالقيم والسلوك .

إن واقع القطاع الزراعى وواقع المجتمع المصرى وامكانياته تبعده عن قيادة معركة التنمية الشاملة فى المرحلة القادمة ولابد من الاعتماد على قطاعات أخرى كقطاع الصناعة فمن المقدر أن تصل مساحة الأرض الزراعية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨ مليون وليس ١٠ مليون كما ورد فى السيناريو أى أقل من ضعف ما كانت عليه فى أوائل القرن العشرين بينما زاد عدد السكان إلى

نحو ٧ امثال مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد إلى اقل من ١ر فدان سنة ٢٠٠٠ إن نمو القطاع الزراعى يرتبط فعلا بالسلوك الانتاجى والاستهلاك للملايين من الحائزين الذين يتباينون فى مستوياتهم وقدراتهم الثقافية والمادية والحضارية إن ظروف الواقع المصرى والاعتراضات التى تحكم اسعار وتوفر السلع الغذائية تفرض ضرورة انتاج حد أدنى من السلع الغذائية الرئيسية مع الأخذ بسياسة تعظيم الانتاج من الموارد المحدودة مما يسمح بشراء ما تحتاجه من السلع العذائية من السوق العالمية ان النهوض بالقطاع الزراعى ليس أمرا إقتصادياً مجرداً ولكن الابعاد الاجتماعية أهم. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر لا يمكن فصلها عن المتغيرات السياسية والتكنولوجية والتعليمية والحضارية التى تحدث فى المجتمع وأن الترابط والتداخل بين هذه العوامل هو معقد وهناك نموذج عام يعتبره الغرب المثل الأعلى خصوصا فى النواحى الاستهلاكية المعيشية الترفيهية ولكن يعجز عن تقليده فى مستوى الانتاج ولذا يمكن وصف مجتمعنا اننا مسرفون استهلاكيا متخلفون انتاجياً مما يحولنا الى تابعين للغرب دون أن نشعر بالرغم من تخلفنا الانتاجى عن الغرب وقد يكون ذلك راجع الى فترة احتلال الغرب لنا سياسيا وثقافيا واقتصادياً .

ولما انتشرت المبادئ الاشتراكية حاولت الدول النامية ومنها مصر الأخذ ببعض المبادىء التى انتشرت بدرجات مختلفة مثل نشر التعليم ومجانيته وضمان العمل والتأمين الاجتماعى ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتضييق الفوارق بين الطبقات و بين النموذجيين الرئيسيين الاشتراكى والاقتصادى الحر توجد نماذج ودرجات مختلفة من الإختلاط والتداخل وكل من الدول العربية ومنها مصر يحوى عناصر اشتراكية اوربية وغربية أوربية وعناصر اسلامية عربية ولكننا لم نصل بعد الى النموذج الذى يحدد الاستهلاك الاسرافى و يدفع عجلة الانتاج و يرعى الطبقات الفقيرة و يعظم استغلال الثروات المتاحة .

إن نجاح مصر فى رسم مجموعة من السياسات الخارجية والداخلية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية سوف يحدد صورة مصر سنة ٢٠٠٠ وهذا يقتضى إهتماماً أكبر بمشاكل الغذاء والطاقة والبيئة ومستقبل الدول النامية التى تشترك معنا والتطورات المحتملة فى الدول المتقدمة .. إن الزيادة فى القدرة الانتاجية والتوسع فى التصدير والنفقات الكبيرة التى تلزم لإنشاء المدن الجديدة وتجديد المرافق والمساكن يمثل تحدياً أمام الاقتصاد المصرى خصوصا فى وقت تنخفض فيه الصادرات الزراعية والصناعية و يزداد إعتماد الشعب على الحكومة و يتحول عدد كبير منهم إلى عناصر متواكله و يزداد التضخم مما يدفع الناس للمطالبة المستمرة برفع اجورهم دون مواكبه ذلك فى زيادة فى الإنتاج مما يؤدى إلى الاختلال بين الاسعار والدخول وما يتبع ذلك من نقص فى الإدخار والاستثمار الانتاجى وقد انعكس ذلك كله فى هجرة متزايدة للعمالة المدربة ونقص ظاهرى فى عماله الزراعة كما اننا نشكو من ارتفاع الأمية فى وقت تزداد فيه

البطالة بين المتعلمين .

إن وضعنا وصل الى الحد الذى جعل الوسائل الحضارية العصرية فى ايدينا ولكن المنهج الفكرى القديم لازال يسيطر علينا مما يستحيل معه أن تستقيم لنا نهضة بالمعنى الصحيح وقد انعكس ذلك فيما نراه من حياة هدفها الاستهلاك الاسرافى فى تلازم مع حياة انتاجية متخلفة والسؤال الذى يطرح نفسه «ماهو السبيل الى تغيير ما يمكن تغييرة من حياتنا السلوكية ؟ إن الظواهر الطارئة غير المتأصلة يمكن تغييرها خلال ٢٠ عاماً إن البديل الملائم يمكن أن يشتمل على الآتى :—

أولا : سياسة زراعية فى إطار تنمية ريفية شاملة وعلاقات انتاجية متطورة تهدف الى تركيز على توفير غذاء أفضل .

ثانيا : سياسة صناعية تبنى أولا على استخدام المواد الخام المتوفرة ترتبط اساسا بالتصدير .

ثالثا : سياسة تعليمية وثقافية ديناميكية تتلائم مع المتغيرات السريعة فى المجتمع وتوجه للخدمة الوطنية والعربية والافريقية .

رابعا : سياسة تدريب مستمرة تضمن توفير الكوادر المهرة المطلوبة محلياً أو خارجياً .

خامسا : سياسة تنظيمية وادراية تشجع على الخلق والابتكار وتقضى على السلبيات والتواكل .

سادسا : انطلاق فكرى على أساس من العلم والخبرة وليس على أساس من التمسك بالنص أو التقليد الأعمى

سابعا : حرية ابداء الرأى وفتح مجال المنافسة مع عدم السماح بالاستغلال او الانحراف .

ومما لا شك فيه انه قد حدثت تطورات كبيرة فى المجتمع المصرى خلال الـ ٥٠ سنة الاخيرة ولكن التطورات لم تؤد الى دفع المجتمع للأمام بالدرجة التى كنا نتمناها مما يقتضى ضرورة البحث عن بدائل جديدة تحقق سرعة التحرك من الحاضر الى مستقبل أفضل وتعديل مفاهيمنا وتحسين سلوكنا .

وشكرا